الاستثمار الأجنبي المباشر يدول العولمة الاقتصادية في الدول العربية ـ إشارة لحالة الجزائر ـ

الأستاذ/ غالم عبد الله(*)

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إظهار الأهمية التي توليها الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لتحفيز وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ينتظر من ورائها زيادة في الإنتاجية ورفع النمو وتحسين في الوضع الاقتصادي، إضافة لإبراز تحديات البلدان العربية لأثر العولمة الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Résumé:

Le bute de cette feuille est de faire la lumière sur l'importance que portent les pays arabes d'une manière globale et l'Algérie d'une manière spéciale en vers les investissements étrangers directes, qui en travers ils prévoient l'augmentation du taux de productivité et celui de croissance et l'amélioration de l'état économique.

Comme elle tente d'exposer les défies des pays arabes face a l'impacte de la globalisation économique sur les investissements étrangers directes.

المقدمة:

لقد كثر الحديث هذه الأيام عن الاستمرار في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية و هذا لتحفيز و جذب الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر منه .

إن الجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية والنامية بوجه عام أضحت تسابق وتنافس بقية الدول من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة استقطاب حصة أكبر من تدفقاته بغية خدمة متطلبات تنميتها وإنعاش معدلات نموها

(*) أستاذ مساعد مكلف بالدروس – كلية العلوم الاقتصادية والتسيير– جامعة محمد خيضر بسكرة.
e-mail: GHALEM602@yahoo.fr.

الاقتصادي، وهذا كله كان نتيجة عوامل داخلية و خارجية دفعت بها إلى تغير نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة التزامها بإعطاء أهمية كبرى له وإفساح المجال أكثر لدخول الشركات الأجنبية للاستفادة من التكنولوجية المتطورة وكذا رأس المال الأجنبي، ولقد تزامن توجهها هذا مع التحديات التي تواجهها والمتمثلة في قدرتها على إيجاد مصادر تمويلية غير كلاسيكية لتحريك عجلة النمو الاقتصادي واكتساب تكنولوجيا ومعارف تسويقية وإدارية فضلا عن رؤوس الأموال.

وتأسيساً على ما سبق ذكره حول الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، نتساءل هنا عن أمر بالغ الأهمية يدور في ذهن كل مفكر و أكاديمي و طالب عربي.

ما علاقة العولمة بالاستثمار الأجنبي، وهل أن العولمة الاقتصادية فُرِّضت على الدول النامية بما فيها الدول العربية وبالأخص الجزائر، أم أن هذه الدول هي التي اختارت سبيل العولمة؟

وعليه سوف نحاول أن نسلط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال النقاط التالية:

- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- أفاق ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- تحديات البلدان العربية لأثر العولمة الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لإعطاء صورة واضحة عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب التطرق إلى كل من الإطار القانوني و التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة للعوائق و الصعوبات .

I-١: الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعد فشل مسار التنمية الموجه نحو الداخل و الذي ارتكز على إستراتيجية إحلال الواردات، وما يتطلب ذلك من حماية وتضييق الخناق على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره نهبا للثروات الوطنية، والاعتماد بدلا من ذلك على المديونية كسبيل لتمويل المشاريع الاقتصادية اللازمة للنمو والتنمية، وما رافق ذلك من نقص المدخرات المحلية وتزايد الإنفاق الحكومي، وتفشي ظاهرتي البطالة والتضخم، وتكريس تشغيل الموارد المحلية دون الكفاءات المطلوبة و بمعدلات استغلال لا تتجاوز ٥٠٪ من طاقاتها وبتكنولوجية متقادمة[١].

إضافة إلى استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات دون القدرة على تنويع المخرجات، وهو ما جعل نمو الاقتصاد وتطوره مرتبطا بالظروف الاقتصادية للدول الكبرى المستهلكة للطاقة، هذا الوضع الداخلي ترافق بوضع خارجي تميز بطغيان الاتجاه الرأسمالي، حيث توجهت معظم الدول النامية نحو تحرير اقتصادها والانفتاح على العالم الخارجي سواء في مجال التجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، أو حركة رؤوس الأموال، وقد أوليت أهمية كبرى للاستثمار الأجنبي وأصبحت الدول النامية ترى فيه مصدرا لتمويل نموها وتنميتها وجالبا للتكنولوجيا الحديثة والمتطورة، إضافة إلى جلب أساليب التسيير الحديثة ونقل المعرفة والتدريب وتحقيق قيمة مضافة، وزيادة في الدخل الوطني وفي الصادرات، كما أتاح لها النفاذ إلى الأسواق الدولية، لذا سعت بوسائل متعددة لجذبه، بما فيها تعديل قوانين الاستثمار وتشريعاته[٢].

فقد عمدت الجزائر في فترة التسعينيات - إضافة إلى تحرير اقتصادها - على

(١) فاروق تشارم، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية ، الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب- البليدة، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص ٢.

(٢) زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني حول سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر، سكيكدة ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

تغيير نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر وعملت قدر الإمكان على جذبه، حيث لجأت إلى تقديم تحفيزات وتسهيلات بغية تحسين أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى (خارج المحروقات) بما يؤدي إلى زيادة النمو وخلق فرص عمل جديدة ، من خلال بعث قطاع الخدمات من سياحة ونقل وبنوك وخدمات الإعمار و قطاع الصناعة، خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة و ما يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي والتكيف مع الوضع الجديد ، سينجر عن إقامة منطقة تبادل مع الاتحاد الأوربي والانضمام الفعلي للمنظمة العالمية للتجارة[1].

ومن هذا المنطلق ومن الناحية النظرية فإن الجزائر تعد حقلا خصبا لم يستغل إمكانياته وعوامل إنتاجه بعد ، لذلك يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر دافعا لعجلة التنمية الاقتصادية، ولكن هذا الأخير يتطلب توفير مناخ استثماري ملائم.

لذلك قامت الدولة الجزائرية بتوفير أكبر قدر ممكن من الضمانات والتسهيلات قصد طمأنة المستثمرين الأجانب وتمكينهم من تغطية المخاطر في هذا البلد وهذا من خلال سن قوانين وتشريعات، وتقديم تصريحات رسمية متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

I-١-١: على المستوى التشريعي:

جاءت كافة التشريعات المتعلقة بالإصلاحات مطمئنة للمستثمرين جزائريين كانوا أم أجانب تشجيعا للاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، وقد صدرت قوانين ومراسيم عديدة قدمت بموجبها الضمانات التالية:

- المصادقة على اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، وهذا في المرسوم الرئاسي رقم ٩٥/٣٤٦ المؤرخ في ١٩٩٥/١٠/٣٠.

(١) سالم أحمد عبد الله الفرجاني، سبيل تشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، www.magazine-libya.htm، ٢٠-٠٢-٢٠٠٦.

- المصادقة على الاتفاقية المتضمنة لإحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم ٣٤٥/٩٥ المؤرخ في ٣٠/١٠/١٩٩٥
- المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم ٣٣٤/٩٥ المؤرخ في ٢٨/١٠/١٩٩٨.
- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، المرسوم الرئاسي رقم ٣٠٦/٩٥ المؤرخ في ٠٧/١٠/١٩٩٥.
- المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي في المرسوم الرئاسي رقم ٤٢٠/٩٠ المؤرخ في ٠٧/١٠/١٩٩٠.
- الترخيص للشريك الأجنبي لتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه في المرسوم التنفيذي رقم ١٩٩٣/٩٥ المؤرخ في ٢٥/٠٣/١٩٩٥.
- التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة العوائق التي تحول تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد في المرسومين التنفيذيين رقم ٣١٩/٩٧ و ٣٢٠/٩٧ الصادرين في ٢٤/٠٨/١٩٩٧.

ويبدو من استعراض هذه التشريعات أن الحكومات الجزائرية المتعاقبة تحاول إعطاء ضمانات كافية للمستثمرين الوطنيين و الأجانب وتحاول توفير مناخ استثماري حر وشفاف أساسه المصلحة المتبادلة.

I-١-٢ : على مستوى التصريحات الرسمية

لقد طمأن المسئولون الجزائريون في أعلى الهرم السلطوي المستثمرين الأجانب وتعهدوا لهم بحماية استثماراتهم وتوفير الشفافية، وتذليل المعوقات التي يتعرض لها تدفق رأس المال نحو الجزائر. حيث أكد رئيس الجمهورية أمام مجلس الأعمال الفرنسي في جوان ٢٠٠٠ على فتح الاقتصاد الوطني للمستثمرين الأجانب، وبأن كافة القطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام الراغبين في الشراكة والاستثمار الأجنبي، ولا يوجد قطاع أجنبي محظور على الأجانب[١].

(١) شهر زاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الواقع والآفاق، بسكرة: مجلة العلوم الإنسانية، سبتمبر ٢٠٠٥، العدد ٠٨.

كما أكد رئيس الحكومة في الملتقى الدولي لفرص الاستثمار والأعمال الذي عقد بالجزائر للمستثمرين الأجانب استعداد حكومته التام لتقديم التسهيلات والمحفزات بما في ذلك تحويل أموالهم وأرباحهم دون صعوبة، مع إمكانية اللجوء على التحكيم الدولي في حالة النزاعات، كما وعد كذلك بتذليل العراقيل والصعوبات، وتخفيض الضغوط الجبائية والجمركية بالإضافة إلى فتح قطاع المحروقات للمستثمر الأجنبي منذ سنة ١٩٩٢، وكذا إمكانية الاستثمار في شتى القطاعات.

وتأسيسا على ما ذكرناه فإننا نستطيع القول بأن كل هذه المحفزات سوف تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي بسرعة، والذي بدوره يعمل على تدويل العولمة الاقتصادية باتجاه هذا البلد.

I-٢ : عوائق وصعوبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد سارعت العديد من الشركات الأجنبية وأعربت عن نيتها في الاستثمار بالجزائر بناء على الاعتمادات التي حصلت عليها من قبل مجلس النقد والقرض (١٩٩٠- ١٩٩٣)، وكذا من خلال تسجيلها لدى وكالة تدعيم و متابعة وترقية الاستثمارات، هذا التدفق الهائل للمستثمرين أعطى انطباعا بأن الجزائر مقبلة على تحولات و تطورات اقتصادية كفيلة بتحقيق معدلات نمو إيجابية تسمح لها بتحسين وضعها المالي والاقتصادي؛ إلا أنه وبالمقارنة بين ما تم الإعراب عنه من نيات و ما تم تحقيقه فعلا من استثمارات يمثل مفارقة كبيرة تطرح عدة تساؤلات عن ماهية العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، ولإعطاء صورة واضحة عن تدفق الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر لابد من قراءة دقيقة للاستثمار قبل وبعد قانون الاستثمار.

I-٢-١: وضعية الاستثمار الأجنبي قبل صدور قانون الاستثمار

من خلال دراسة قام بها البنك العالمي في ١٩٩٢م، بينت أن موقف المستثمرين الأجانب إزاء تحرير النظام القانوني الذي يحكمهم من خلال قانون النقد والقرض لسنة ١٩٩٠م كان موقف انتظاري، وهو ما يدل على أن موقف المستثمر الأجنبي لم

يكن سلبيا وذلك نظرا لمستوى نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر بـ ١ر٣٣ مليارا دولارا أمريكيا تحت ظل هذا القانون[١].

إن تردد المستثمرين الأجانب كان مرتبطا بالدرجة الأولى بالمناخ القانوني والسياسي السائد في البلاد أثناء تلك الفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٣)، فتخوفات المستثمرين الأجانب من المناخ المالي كانت متعلقة أساسا بالشروط الفعلية لإعادة تحويل رؤوس الأموال، حيث طرح تساؤلا حول الإمكانية المالية لبنك الجزائر للوفاء بضمان تحويل رؤوس الأموال الناتجة عن الأرباح المحققة عن تصفية النشاط المنصوص عليه في قانون النقد والقرض.

ضف إلى ذلك تحول النظام الاقتصادي للجزائر الذي لم يؤثر فقط على الحساب الاقتصادي للشركات الأجنبية ولكنه أدى كذلك إلى خلق نوع من الشك حول نجاح عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. فغزارة القوانين المتتالية خلقت نوعا من الإحساس بعدم الاستقرار، مما أعطى للمستثمرين الأجانب حجة إضافية لتأجيل عملياتهم الاستثمارية التي تتطلب على الأقل آفاقا مستقرة على المدى المتوسط.

I-٢-٢: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل قانون الاستثمار (١٩٩٣-٢٠٠٠)

إنه لمن الصعب محاولة التقييم فيما إذا تم تحقيق الاستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات بعد قانون النقد والقرض، لهذا يجب التطرق إلى العوائق التي تواجه تحقيق الاستثمارات الأجنبية، والتي يمكن سرد كل منها على حدى غير أنها تبقى مرتبطة فيما بينها وتتمثل فيما يلي:

أ- **العائق القانوني والإداري:**

رغم أن الإطار القانوني ليس هو المسئول الأول عن جلب الاستثمار الأجنبي

(١) علي همال وفاطمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسيطية ، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الثاني حول سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

المباشر، إلا أن القانون رقم ٩٣-١٢ الصادر في ٥ أكتوبر ١٩٩٣م والذي مرت عليه ثمان سنوات، لم تكن له سوى أهمية محدودة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو ليس القانون الأفضل في المنطقة كما انه ليس الأسوأ.

كما يبدو أيضاً أن نصوص هذا القانون قد جلبت الفضول أكثر من جلب مستثمرين حقيقيين. مع العلم أن القانون الجزائري يقع في الوسط بين ما يعرض في المنطقة، فبالنظر إلى القانون الليبي نجده يمنع الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يسمح إلا بمشاركة أجنبية ضعيفة(١).

إضافة للعوائق التي ذكرناها أنفا هناك أيضا مشكلة البيروقراطية؛ فقد صرح «A. MEBTOUL » قائلا: «كل عائق بيروقراطي مع عولمة الاقتصاد، يجعل رؤوس الأموال تهرب نحو مناطق أخرى أكثر ملائمة». وعليه إذا كانت رؤوس الأموال لا تستثمر في الجزائر، فهناك أسباب رئيسية ويجب التحوط لها لأن وجود نص قانوني جيد ليس شرطا كافيا(٢).

ب-عائــق العقــار:

يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول على العقار الصناعي تعترضه عدة مشاكل نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها(٣)؛

(1) Mouhnd ISSAD, l'Actualité du droit des investissements, in Annelles de l'Institut Maghrébin des douanes et de la fiscalité- partenariat et investissement ,1999, P.3.
(2) Mouhnd ISSAD, l'Actualité du droit des investissements, Ibid, P.4.
(3) Document de stratégie 2002 – 2006 et programmes indicatif national 2002 – 2004 " partenariat euro-med", Algérie, FMI, p. 10.

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط ؛
- أمن المنطقة الصناعية ؛

ج–مشكل الموانئ:

تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية، خاصة حركة السلع من وإلى داخل البلد وإذا كانت نتيجة الاستثمار الخاص بشكل عام (محلي أو أجنبي) تعتمد أساسا على حركية السلع و المواد من خلال عمليات الاستيراد و التصدير، فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خصوصا في الفترة الحالية،و من بين هذه المقاييس: المداومة و عدم التوقف عن العمل ، التسليم في الوقت المحدد للحاويات، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء ، التحكم في إرساء السفن.

وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام و توفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس[1].

د– العائق المالي:

إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات منذ ١٩٩٣م لم يعد حصولها على العملة الصعبة وإنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها . فالممولون يرجعون السبب إلى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل، [غياب دراسات جدوى جيدة، غياب أموال خاصة أو ضمانات كافية] ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة[2].

(1) APSI Séminaire de présentation du " Climat des investissements en Algérie ", Organisation des Nations Unis pour le Développement Industriel, p. 30
(2) Ministère de la PME, Recommandations des quatre ateliers assurés des deux journée d'études sur le développement et la promotion des PME tenues au Club des Pins, les 27 – 28 décembre 1997; P. 30.

هـ- غياب الاستقرار السياسي:

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، رغم وجود بعض المزايا المقارنة للاقتصاد الجزائري، حيث إن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

ونظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها «الكوفاس» من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. و لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه لزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

و- صعوبات السوق الجزائرية:

يمكن تفسير صعوبة السوق الجزائرية من عدة نواحي إلى أنه سيتم الارتكاز على جانبين أساسين هما القدرة الشرائية والبورصة المالية.

وعليه فإن السوق تمثل مؤشرا أساسيا يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمستثمرين الأجانب عندما يتعلق الأمر بالدخول إلى السوق الجزائرية ففي أول تقرير له[1]، قام مكتب الاستثمارات العربية للاتصالات وصحيفة الشرق الأوسط بصياغته في جوان ٢٠٠٠م الذي يتعلق بحقيقة وضع السوق الجزائرية و الفرص المتاحة في مختلف القطاعات، حيث يؤكد التقرير على أن السوق الجزائرية تمتلك قدرات كبيرة وتتيح فرص عديدة و هي سوق عرفت تحولات هامة، إلا أن هناك سلبيات ما زالت عالقة، و مرد ذلك أن المحيط الاقتصادي يعاني من مشاكل عديدة

(١) علي همال وفاطمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية، مرجع سابق ذكره، ص٥.

بعيدة عن المعايير الدولية المعتمدة علما أن الجزائر بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لتحسين الإنتاجية .

أما الصعوبة الثانية فتكمن في الركود الذي واجهته البورصة بسبب قلة الشركات العمومية التي دخلت فيها (رياض سطيف، فندق الأوراسي، صيدال) إضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص و مرد ذلك أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة و الموازنة، بل أن ديونها قدرت بأكثر من ٥٠٠ مليار دينار بعد تطهير أصولها فضلا عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال .

II : أفاق ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

II-١ : أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نظرا لأهمية العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، وهذا لأن الجزائر تريد أن يكون هذا المشروع أكثر من تعاون بل شراكة حقيقية تمكن الطرفين من الاستفادة المتوازنة.

وبعد مسيرة طويلة (١٧ جولة) من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تم عقد الاتفاق في ٢٠٠٢م. و قد شمل هذا الاتفاق ١١٠ بندا، نال المحور الاقتصادي فيه الاهتمام الأكبر.

و فيما يخص انتقال رؤوس الأموال فقد تضمن البند ٣٩ بالتحديد حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، و يتعاون الطرفان من أجل توفير مناخ يسمح بانتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة. و التعاون في هذا المجال يهدف إلى ترقية و حماية الاستثمار من جهة، و إلى خلق جو ملائم لتدفق الاستثمارات من جهة أخرى ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

- تأسيس إطار قانوني يساعد الاستثمار و يمنع فرض ضريبة مزدوجة؛
- تأسيس إجراءات متجانسة، بسيطة وميكانيزمات للاستثمار المساعد (خاصة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة) وأيضا توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية؛

- تقديم المساعدة التقنية من الطرف الأوروبي من أجل ترقية وحماية الاستثمارات الوطنية.

ونظرا لما يفرضه هذا الاتفاق من رهانات على الاقتصاد الجزائري وخاصة الآثار السلبية الناتجة عن منطقة التبادل الحر، على الجزائر أن تحاول تثمين هذا الاتفاق وذلك بالاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها في عقد هذا الاتفاق[1].

وبالإضافة للاتحاد الأوروبي فقد أبرمت الجزائر اتفاقيات في مجال لاستثمار الأجنبي مع دول أخرى وعن أهم الدول المستثمرة بالجزائر نذكر ما يلي :

جدول رقم (١) : يبين أهم الدول المستثمرة بالجزائر

٠١	٠٢	٠٣	٠٤	٠٥	٠٦	٠٧	٠٨	٠٩	١٠
و م.أ	مصر	فرنسا	اسبانيا	ايطاليا	ألمانيا	هولندا	بريطانيا	اليابان	بلجيكا

المصدر : تم الاعتماد في صياغة هذا الجدول على المرجع التالي : فضيل فارس، الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر،٢٠٠٤، ص، ص،٢٨١- ٢٨٩ .

II-٢ : محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكوّنات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير، إلا أنه يمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم المحددات المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري و ذلك على النحو التالي :

(1) F.Z. OUFRIHA et M.Y FERFERA, Régionalisation et Investissements Directs Etrangers dans les Pays Sud – Méditerranée, in Colloque International sur " L'espace économique de la Méditerranée Occidentale- Enjeux et Perspective, Université Abderrahmen Mira, Bijaîa, 25-26 juin 2000, p.445.

المجموعة الأولى:

- تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي،
- حرية تحويل الأرباح و الاستثمار إلى الخارج،
- استقرار العملة المحلية،
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية:

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار،
- الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية،
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقراره.

المجموعة الثالثة:

- توفر شريك محلي من الدولة المضيفة،
- حرية التنقل،
- حرية التصدير،
- توفر فرص استثمارية.

إلى جانب هذه المحفزات هنالك مجموعة من المعوقات يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي،
- الروتين و البيروقراطية و صعوبة التسجيل و الترخيص،
- عدم وضوح و استقرار قوانين الاستثمار،

(١) زين منصوري،واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ،جامعة الشلف ، العدد٢ ، ماي ٢٠٠٥،ص١٤٨.

- عدم ثبات و تدهور سعر صرف العملة المحلية،
- عدم الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية،
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح،
- عدم توفر الاستقرار الأمني،
- عدم توفر قوانين مشجعة على الاستثمار،
- عدم توفر نظام مصرفي متطور،
- عدم وجود سوق مالية متطورة،
- عدم وجود بنوك للمعلومات المالية و الاقتصادية.

وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتعاون و التنمية يعود إحجام المستثمرين الخواص الأجانب والوطنيين على الاستثمار في البلدان النامية و من بينها الدول العربية، إلى عدم ملاءمة البيئة الاستثمارية المتسمة بالبيروقراطية الإدارية و عدم مسايرة الإطار التشريعي للتطورات و ضعف وعدم كفاءة أنظمة المعلومات، كما أن ضعف البيئة المواتية للاستثمار يعود بالدرجة الأولى إلى سوء تخصيص الموارد وتفشي الفساد الإداري، و سيادة بيئة التقدير الشخصي و الغموض البيروقراطي ممّا يعني المزيد من عدم الشفافية التي تؤدي إلى تردد المستثمرين وتشكيكهم في كفاءة النظام الحكومي و إلى عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية.

وقصد توفير الشروط الملائمة للاستثمار قامت الكثير من الدول العربية بوضع جملة من الإجراءات منها :

صدور الكثير من القوانين و التشريعات المتعلقة بترقية الاستثمار، و أهم ما جاء فيها[1]:

(١) ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣، ص ص ١٢٦-١٣٠.

- تكريس مبدأ الاستثمار الحر العام و الخاص الوطني و الأجنبي، و ذلك باستثناء الاستثمار في قطاعات إستراتيجية التي تتكفل بها الدولة وحدها.
- منح ضمانات وتسهيلات و امتيازات محفزة سواء مالية أو جبائية أو جمركية.
- حرية انتقال رؤوس الأموال المستثمرة و الأرباح، و حماية الاستثمار و تسوية الخلافات عن طريق المحاكم.
- إنشاء أسواق مالية لكنها ما زالت في كثير من الدول العربية غير متطورة.

وتسعى الدول النامية إلى حد الآن من جعل قوانينها و لوائحها وبيئتها الاستثمارية مواتية للمستثمرين، فقد قام أكثر من ٢٠ بلدا بتخفيض ضرائب إيرادات الشركات في محاولة من هذه البلدان لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد فرضت العولمة المالية على الكثير من البلدان من تغيير الكثير من القوانين واللوائح الاستثمارية حتى تتماشى مع رغبات الشركات العالمية، وهو ما يمثل مؤشرا مباشرا لدخول الدول النامية في سباق نحو دخول العولمة المالية [١].

إن هذه التعديلات و المتهيئات التي تقوم بها هذه الدول تعطي لنا دليلا واضحا بأن حدة الأصوات المعادية لتوجهات العولمة المالية أخذت تقل شيئا فشيئا، وأن خطاب المؤسسات العالمية المتحكمة في الإقراض والتجارة قد باتت أكثر إقناعا للكثير من الحكومات في العالم الثالث، خاصة مع فشل المخططات الإنمائية المحلية التي لا تجد الخبرة المناسبة للتنفيذ وهي الخبرة التي تستغلها الشركات العالمية المتخصصة والمستفيدة من الوضع الجديد في الدول النامية.

(١) بلعيد بعلوج، العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول العولمة المالية، la quête de l'émergence face à la contrainte de la globalisation financière: référence au contexte économique algérien. ، ٢٣-٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤، جامعة باجي مختار عنابة، ص٥.

III- تحديات البلدان العربية لأثر للعولمة الاقتصادية على لاستثمارات الأجنبية:

يترتب على العولمة فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية التي يُنظر إليها كعامل تنمية وتطور خاصة بالنسبة للبلدان النامية، غير أن هذه الاستثمارات الأجنبية غالبا ما تبلغ حدا يتيح للدول التي تأتي منها هذه الاستثمارات الأجنبية السيطرة على اقتصاديات الدول المضيفة، وبأن تعيد ترتيب أولوياتها الإنمائية و نمط إنتاجها، وكذا التوجهات السياسية فيها بما يخدم مصالح البلدان المصدرة للاستثمار لا البلدان المضيفة [1].

كما يترتب على العولمة أيضا، تحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي يعتبره البعض أحد عوامل رفع القدرة التنافسية العربية في الأسواق العالمية، و اعتبار أن التجارة الخارجية هي محرك التنمية.

ولكن السؤال المهم هو: ما هي حظوظ الاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية من اكتساب قدرة تنافسية تفتح أمامها الأسواق، و هل هذه القدرة تكسب بفضل تحرير التجارة الخارجية أو بالأحرى تعزيز العملية التنموية ؟

ومن خلال هذا الطرح نجد أن العولمة تفرض مجموعة من التحديات على الدول النامية أهمها:

- الاعتراف بشمولية العولمة.
- السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- إعادة هيكلة البنى الاقتصادية و السياسية بما تلائم مع متطلبات الوضع الجديد.
- وجوب تحرير التجارة و النقد و تيسير تحركهما عبر الحدود ضمن إطار العولمة.

(١) بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة، العدد رقم ٠٣، أكتوبر،٢٠٠٢، ص ص، ٥٧-٥٨.

ويُلاحظ أن الدول العربية في معظمها مثل باقي الدول النامية أخذت تلتزم إلى حد ما بالشروط التي تمليها المؤسسات النقدية و المالية الدولية خاصة فيما يُعرف بمحاور عمليات التكيف و التحديات المذكورة سلفا.

إن العولمة تعني في المقام الأول التدفقات الاقتصادية عبر الحدود، ولعل أبرز التدفقات ينطلق من أنشطة الشركات المتعددات الجنسيات، ومن ثم فإن ركوب قطار العولمة من شأنه أن يحد من الفهم المتبادل للدولة القومية بمصالحها و أولوياتها وسياساتها، ولذلك فإن منطق العولمة يفرض على الدول النامية عموما و الدول العربية خصوصا الوعي الوافي بالحقائق الكونية التي تجسدها العولمة حاليا، وهي التفاعل فيما بين مختلف الاقتصاديات من متقدمة و نامية في مجالات المال والثقافة والتجارة والمعلومات.

فسعي البلدان العربية للاندماج في الاقتصاد العالمي يبرز مسألتين في غاية الأهمية [1]:

- إن أية علاقة بين اقتصاد قوي و آخر ضعيف من شأنها أن تنتهي بمنح الطرف القوي معظم فوائد الاندماج، و بالتالي تأكيد تبعية الضعيف للقوي أي تبعية الاقتصاد النامي للاقتصاد المتقدم صناعيا وهذا ينطبق تماما على أوضاع الاقتصاد العربي.

إن تصاعد البعد الدولي للرأسمالية و تعاظم حركة الاستثمارات الأجنبية وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات و النمو المفرط والتشابك في ظروف غير متكافئة في أسواق المال العادية، أدى كل ذلك إلى:

- تزايد الفجوة بين الشمال و الجنوب و أصبح التفاوت كبيرا بين الدول الغنية والفقيرة.

(١) محمد يعقوبي ، توفيق تمار آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ص، ٠٩-١٠.

- تزايد تمركز الثروة و الفقر في المجتمعات الرأسمالية و في الدول النامية.

يمكن أن يؤدي الانفتاح المباشر و السريع الغير مسبوق بالتحضير و الاستعداد الكافيين على الأسواق العالمية التي تعرض المنتجات المحلية للبلدان النامية إلى منافسة شديدة لا تستطيع معها الصمود أمام المنتجات المستوردة، الأمر الذي يهدد بانهيار العديد من المشروعات المحلية و زيادة معدلات البطالة و تردي الأوضاع الاقتصادية بصورة أكبر لهذه البلدان.

ومن أجل أن تقبل الدول النامية العولمة لا بد من إعادة العلاقة بين المنتج في الجنوب و المستهلك في الشمال و تكوين شراكة قائمة على الالتزام المتبادل، فالمنتج يلتزم في نشاطاته الاقتصادية باحترام البيئة و التنمية المستديمة، و الشريك في الشمال يدفع ثمنا عادلا الذي يغطي تكاليف المنتج و تغطية حاجاته الأساسية مع تحقيق هامش يسمح للمنتج بالاستمرار في الإنتاج [1].

(١) سعيد غزلان، اثر العولمة على الاستثمارات الأجنبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ص ، ١٠٣-١٠٩.

الخاتمة:

يمكن القول أن ظاهرة العولمة الاقتصادية قد تجاوزت حدود القبول أو الرفض بل باتت سبيل أوحد تتبعه كل دول العالم.

إن تعديل القوانين والتشريعات لا دليل على أن ظاهرة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت عاملا فعالا في تفعيل العولمة المالية، لأنه يمثل أداة رئيسية لانتقال رؤوس الأموال عبر العالم.

إذ أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الرئيسي اليوم للنمو الاقتصادي، والمنطقة العربية لم تستفد منه بشكل كبير كما هو الحال في العديد من مناطق العالم وفي مقدمتها دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، فالدول العربية في معظمها صغيرة الحجم من ناحية حجم السوق ، مما يعني أن الاستثمارات ذات الأحجام المتوسطة و الكبيرة لن تأتي إلى الأسواق الوطنية ، فالمستثمر الأجنبي لن يأتي إلى لبنان أو الأردن أو دولة صغيرة مثل قطر فقط من أجل الاستفادة من حجم سوقها الداخلية، ولكن ما يهمه أكثر هو الاستفادة من أسواق الخليج عبر قطر، و من أسواق الشرق الأوسط عبر لبنان، و من أسواق شمال أفريقيا عبر الجزائر أو تونس. لذا من الضروري معالجة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية على صعيد المنطقة ككل.

ويستدعي ذلك من الدول العربية تجنيد كافة طاقاتهم من أجل زيادة قدرتهم على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فزيادة على بذل المزيد من الجهد في تكوين اليد العاملة المتخصصة و إقامة محيط و بيئة استثمارية مشجعة للصناعات الحديثة و المتطورة في إطار سياسة اقتصادية كلية متكاملة، نرى أنه من الواجب القيام بالإعمال التالية للاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً : اعتماد برامج وقوانين في جلب الاستثمار، وترجمتها واقعيا، وهذا من خلال الشفافية وبالخصوص مع المستثمر المحلي حتى يعكس الصورة للمستثمر الأجنبي.

ثانياً : اعتبار الاستثمار من أولويات الخطط التنموية وإشاعة ثقافته عن طريق التأكيد على دوره في امتصاص البطالة وتحقيق النمو وتقليص الفقر وتبيان أهميته بالنسبة للأشخاص.

ثالثاً : لابد من توفير كافة متطلبات تحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية لاستقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لها، وكذلك الأموال العربية المهاجرة في الخارج، وذلك من خلال الالتزام وتنفيذ وتطوير استراتيجيات العمل الاقتصادي العربي المشترك وخاصة اتفاقيات استثمار الأموال العربية وانتقالها.

رابعاً : ضرورة حث المصارف العربية على التوجه نحو الاندماج لإقامة مصارف تتمتع بميزة الحجم الكبير، والقادرة على تجميع رؤوس الأموال العربية وضخها للاستثمار داخل الوطن العربي لمواجهة تحديات العولمة .

خامساً : ضرورة تشجيع ودعم واستقطاب الاستثمارات العربية – العربية ، لما لها من دور في تهيئة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية التشريعية والإدارية، وهذا يتم من خلال الاستقرار السياسي والأمني بين الدول العربية.